



## اللجنة البرلمانية أنهت تقريرها حول تجاوزات مؤسسة البترول

## «التحقيق»: 90 توصية مالية وإدارية لمعالجة خلل القطاع النفطي

سامح عبد الحفيظ

أنهت لجنة التحقيق حول تجاوزات كبيرة في التعيينات والترقيات في مؤسسة البترول الكويتية خلال اجتماعها أمس تقريرها متضمنا 54 توصية مالية و36 توصية إدارية بشأن معالجة الخلل في القطاع النفطي. وقال رئيس اللجنة النائب الحميدي السبيعي في تصريح لمجلس الأمة عقب الاجتماع أمس إن اللجنة عقدت 22 اجتماعا بـ88 ساعة لإنجاز هذا التقرير. وأضاف أن التحقيق أسفر عن تجاوزات كبيرة في التعيينات التي تتم دون وجود إعلانات مستردكا بالقول «وإذا نزل الإعلان يكون مفتقرا للدرجات المطلوبة وأعداد الاحتياج لذلك نجد المتقدمين الغفا ويتم قبول 7 أشخاص من المحسوبين على الإدارة».

ولفت إلى عدم وجود لجنة معينة أو جهة للمنظلم كي يقدم بمظلوميته، لذلك أصبحت قرارات التعيين نهائية دون رقيب أو حسيب.

وأوضح السبيعي أن هناك تعيينات كثيرة فيها تجاوزات عديدة خاصة فيما يخص تعيين أبناء القياديين والمحسوبين عليهم، مبينا أن اللجنة أوصت في هذا الجانب بالإحالة للنيابة العامة لكل من عين ابنه أو بنته أو اخاه دون اعلان أو مخالفا لشروط الخبرة والتوظيف. وأضاف السبيعي: من ضمن التوصيات أيضا إحالة من ابرم عقد الاستثمار بحلقي «الما وغالبه» إلى النيابة العامة بسبب تكبد المال العام خسارة تعدت المليار دولار، على الرغم من توصيات اللجان، لاسيما مجلس إدارة شركة «كوكب» السابق، لأن دراسة الجدوى لا تتضمن تفادي المخاطر والخسائر بعد ابرام هذا العقد.

وبين أن اللجنة حالت للنيابة العامة كل من الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية السابق ونائب الرئيس التنفيذي للمشاريع وشركة البترول بسبب منحها أحد الماقلين شهادة بأن ما حدث في اتمطار 16 و16 نوفمبر 2018 يعتبر قوة قاهرة وعلى ضوءها قام الماقل المطالبة بـ80 مليون دينار من شركة التامين والتي سددت له بدورها 10 ملايين والباقي 70 مليون، ولو رفضت شركة التامين الدفع للماقل مستدفع له شركة البترول بسبب اقرارهم بهذه الشهادة.

ولفت السبيعي إلى أن منطقتي صباح الاحم والحجيل اللتين غرقتا في الاطمار لو صرف عليها ربع هذا المبلغ لتفاد الحكومة الأزمة.

وقال السبيعي «حينما سألناهم عن كيفية معرفة انها قوة قاهرة، اجابوا بانهم اعتمدوا تقرير الارصاد الجوية ومن خلاله تم تحديد كمية الاطمار». وأشار إلى أن هناك شركة أخرى تقدمت بمشاهدة شهادة قوة قاهرة في 9 ديسمبر وتم رفضها فيما الشركة الاولى تقدمت بطلبها في 3 ديسمبر.

وأعاد السبيعي بأنه اتضح من التحقيقات أن شركة البترول خاطبت الارصاد الجوية في 19 ديسمبر ومخ الشركة الاولى الشهادة كان في 3 ديسمبر وهو نفس اليوم الذي تقدمت فيه الشركة للمخبة الشهادة.

وأضاف أن الموافقة للشركة كانت بسبب ان كمية الاطمار التي هطلت قدرت بـ5 مل يوم 16 نوفمبر وبد 5 مل يوم 15 نوفمبر، اما الشركة التي تم رفضها فقد هطلت الاطمار يوم 9 نوفمبر وهدرت بـ73 مل من قبل الارصاد الجوية.

واستطرد قائلا «وحينما تم سؤال مدير المشاريع عن قيم هذا الوضع، اجاب بانها هو من قيم هذا الوضع ورفع الكتاب للرئيس التنفيذي السابق الذي رفض مياشرة مدير المشروع وتم منح الشركة هذه الشهادة، دون اخذ موافقة مجلس الإدارة».

وتابع السبيعي قائلا «الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية ترك منصبه في 2 فبراير واصبح رئيس مجلس إدارة الشركة التي تطالب بالتعويض بباقي المبلغ الـ70 مليون دينار ومازالت لها مصالح ومشاريع مع شركة البترول».

وقال «سالنا الاخ هاشم هاشم كيف تقبلون بان هذه الشركة تعين الرئيس التنفيذي للبترول رئيسا لمشاريع لها بالكوتيت وهو الذي وقع عقودا مع هذه الشركة بصفته بمئات الملايين وما زالت هذه العقود مستمرة، كما ان هناك تسوية مالية بينها وبين شركة البترول، واجاب هاشم هاشم بانهم لم يعترضوا على ذلك».

واكد السبيعي أن هناك ترحيا من مؤسسة البترول في هذا الشأن ونمت المطالبة بتحويل الرئيس التنفيذي ونائب رئيس المشاريع للنيابة العامة. وأضاف السبيعي أن اللجنة أوصت بإحالة الرئيس التنفيذي السابق لشركة البترول العمالية إلى النيابة بشبهة الشروع في الإضرار



الحميدي السبيعي



د.دبر الملا



صالح عاشور

## عاشور يطالب بتشكيل لجنة برلمانية دائمة تعنى بالقطاع النفطي

أكد عضو اللجنة النائب صالح عاشور، ضرورة تشكيل لجنة برلمانية دائمة تعنى بالقطاع النفطي والشركات التابعة لتعزيز ايرادات الدولة وتنظيم عمليات التوظيف.

وقال عاشور ان تدخل الرقابة السياسية لمجلس الأمة على عمل الجهات الحكومية والتابعة لتقوم الانحراف الموجود بها وليس للابتزاز السياسي.

وأكد ان هناك هجوما اعلاميا واضحا من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والصحف على الرقابة السياسية من قبل مجلس الأمة على الجهات الحكومية، اضافة الى تدخل نيابي وابتزاز سياسي في عمل تلك الجهات والشركات النفطية.

وأضاف ان الكويت كانت تنتج 3 ملايين و200 ألف برميل في الخمسينيات والستينيات عندما كان القطاع النفطي يدار من قبل شركة واحدة وهي شركة نفط الكويت.

وتابع عاشور «نحن الآن في عام 2020 وبعد ان تم صرف مئات الملايين أصبحت لدينا 9 شركات نفطية ولم نستطع الوصول

بإنتاج النفط مثلما كان في الستينيات، وهو ما يضع علامة استفهام

عن الفرق بين القيادات الادارية والفنية التي كانت تدير القطاع النفطي في السابق والآن».

وقال ان القيادات النفطية في السابق كان يتم اختيارها وفقا لمعايير الكفاءة والخبرة والقدرة الإدارية على اتخاذ القرار، معربا عن أسفه لواقع القطاع النفطي الحالي المؤلم. وبين عاشور ان الخسائر في القطاع النفطي اليوم بالمليارات على حساب المال العام، مشيرا الى ان لدينا مصفاة فينتام ومصفاة سابقة في هولندا ومصافي أخرى في مصر وعمان وبحر الشمال تكبد القطاع النفطي خسائر بالمليارات من المال العام، مؤكدا ان خزينة الدولة أولى بتلك المليارات في ظل الظروف الحالية. وأرجع عاشور السبب في هذه الخسائر الى سوء الإدارة وعدم القدرة الإدارية والفنية والقيادية لمسؤولي القطاع النفطي، مؤكدا ان هذا القطاع من المفترض ان يدر المال الكثير للميزانية العامة للدولة بدلا من الخسائر التي يحققها.

واعتبر ان ما توصلت إليه وشاهدته لجنة التحقيق خاصة فيما يخص التعيينات والناصب والتقلات لا يمكن تحمله لدرجة انه يتم تعيين ابناء القيادات الحالية والسابقة من دون مقابلات او اعلانات بتقارير موثقة من ديوان المحاسبة.

وأضاف ان ذلك يتم أيضا من خلال لجنة التحقيق التي تم تكليفها في المجالس الإدارية في حين ان هناك الآلاف من الكفاءات

شركة نفط الكويت لـ100 مضخة وتم تكليف شركات أخرى لتقديم دراسة حول هذا الموضوع.

وأضاف ان الشركة أبرمت بعد لشراء 20 مضخة ثم تبين بعد ذلك في دراسة داخلية لها عدم الحاجة الى هذه المضخات التي تصل قيمتها الى 43 مليون دينار، مؤكدا ان تلك المبالغ ليست سهلة وان الدراسات التي قدمت هي فقط لتبرير الدخول في هذه الصفقة.

وبين الملا انه من ضمن الامور التي تم التحقيق كثيرا في هذا الامر، فبعد بيعه وعدم وجود أي عروض، فبدأ دافع مزيد من الإنجاز. معتبرا ان الدراسة كانت لتبرير اللجوء لخيار انشاء المحطة.

وعن مصفاة فينتام، قال الملا إنه تم التحقيق كثيرا في هذا الامر، وان الدراسة كانت لتبرير اللجوء لخيار انشاء المحطة.

وقال انه تبين ان الكويت لم تحصل على هذا المشروع وادراجها في المعاملات التي تتم داخل هذا المشروع، ما يؤكد وجود تعارض مصالح في هذا الامر. وأضاف ان الشركة قامت اثناء فترة تحقيق اللجنة بإحالته الى مكتب الادارة العامة للقطاع النفطي بوزارة النفط تطبيقا لقرار مجلس الوزراء في 1994 بإغلاق 36 مضخة في القطاع النفطي، وكذلك فرق المحاسبة والتقنيات على جهودهم ومساعدتهم للجنة.

وقال الملا ان اللجنة أوصت بحالة الامر الى النيابة العامة وفحص التعاملات السابقة على هذا المشروع للشركة التي يمتلكها رئيس الفريق السابق.

وأوضح الملا ان اللجنة أوصت ايضا بالإحالة للنيابة العامة كل من قام بالموافقة على تعيين بابيات أو انابيين بنفوسا مختلفة عن المواصفات المنصوص عليها في عقد مشروع النفط الثقيل.

وأضاف ان هناك توصية بالإحالة للنيابة العامة فيما ورد بالعقود المرتبطة بتشغيل وحدة الإنتاج المجرى في منطقة شمال الكويت حيث قام ب صرف مبلغ 56 مليون دولار من دون وجه حق لإحدى الشركات.

وقال ان هناك إحالة إلى النيابة العامة تتعلق بالدخول في مشروع محطة الغاز حيث تبين بعد ذلك ان شركة البروتول الوطنية لا تحتاجه، وان هناك كتبا من شركة البترول الوطنية بعدم الحاجة لهذا المشروع قبل عام 2035 وتبين ايضا ان اختياره كان مبنيا على دراسة غير سليمة فيها خياران اولهما هو انشاء محطة والآخر اختيار انابيين.

وأضاف ان الشركة اكدت للجنة ان الانابيين كانت أعلى سعرا من انشاء المحطة وتبين ان هذه الدراسة غير سليمة باعتبار ان التكاليف المستقبلية تم اخفاؤها عن ادارة الشركة ولم تذكر.

وقال الملا ان محطة الغاز تحتاح الى عاملين وصيانية دورية وقطع غيار وكهرباء وغيرها وهي تكاليف مستقبلية يفترض احتسابها بينما خيار الانابيين لا يحتاج الى هذه التكاليف. ولفت الى ان قيمة هذه الدراسة 15 مليون دينار، مشيرا الى ان اللجنة تطلب عروض أسعار لاختيار الانابيين وحصلت على الموافقة، ولكن اللجنة تفاجأت فيما بعد بعدم وجود أي عروض، فبدأ دافع مزيد من الإنجاز.

وقال الملا ان اللجنة تطلب عروض أسعار لاختيار الانابيين وحصلت على الموافقة، ولكن اللجنة تفاجأت فيما بعد بعدم وجود أي عروض، فبدأ دافع مزيد من الإنجاز.

وقال انه تبين ان الكويت لم تحصل على هذا المشروع وادراجها في المعاملات التي تتم داخل هذا المشروع، ما يؤكد وجود تعارض مصالح في هذا الامر.

وأضاف ان الشركة قامت اثناء فترة تحقيق اللجنة بإحالته الى مكتب الادارة العامة للقطاع النفطي بوزارة النفط تطبيقا لقرار مجلس الوزراء في 1994 بإغلاق 36 مضخة في القطاع النفطي، وكذلك فرق المحاسبة والتقنيات على جهودهم ومساعدتهم للجنة.

وقال الملا ان اللجنة أوصت بحالة الامر الى النيابة العامة وفحص التعاملات السابقة على هذا المشروع للشركة التي يمتلكها رئيس الفريق السابق.

وأوضح الملا ان اللجنة أوصت ايضا بالإحالة للنيابة العامة كل من قام بالموافقة على تعيين بابيات أو انابيين بنفوسا مختلفة عن المواصفات المنصوص عليها في عقد مشروع النفط الثقيل.

وأضاف ان هناك توصية بالإحالة للنيابة العامة فيما ورد بالعقود المرتبطة بتشغيل وحدة الإنتاج المجرى في منطقة شمال الكويت حيث قام ب صرف مبلغ 56 مليون دولار من دون وجه حق لإحدى الشركات.

وقال ان هناك إحالة إلى النيابة العامة تتعلق بالدخول في مشروع محطة الغاز حيث تبين بعد ذلك ان شركة البروتول الوطنية لا تحتاجه، وان هناك كتبا من شركة البترول الوطنية بعدم الحاجة لهذا المشروع قبل عام 2035 وتبين ايضا ان اختياره كان مبنيا على دراسة غير سليمة فيها خياران اولهما هو انشاء محطة والآخر اختيار انابيين.

وأضاف ان الشركة اكدت للجنة ان الانابيين كانت أعلى سعرا من انشاء المحطة وتبين ان هذه الدراسة غير سليمة باعتبار ان التكاليف المستقبلية تم اخفاؤها عن ادارة الشركة ولم تذكر.

وقال الملا ان اللجنة أوصت بحالة الامر الى النيابة العامة وفحص التعاملات السابقة على هذا المشروع للشركة التي يمتلكها رئيس الفريق السابق.

وأوضح الملا ان اللجنة أوصت ايضا بالإحالة للنيابة العامة كل من قام بالموافقة على تعيين بابيات أو انابيين بنفوسا مختلفة عن المواصفات المنصوص عليها في عقد مشروع النفط الثقيل.

وأضاف ان هناك توصية بالإحالة للنيابة العامة فيما ورد بالعقود المرتبطة بتشغيل وحدة الإنتاج المجرى في منطقة شمال الكويت حيث قام ب صرف مبلغ 56 مليون دولار من دون وجه حق لإحدى الشركات.

وقال ان هناك إحالة إلى النيابة العامة تتعلق بالدخول في مشروع محطة الغاز حيث تبين بعد ذلك ان شركة البروتول الوطنية لا تحتاجه، وان هناك كتبا من شركة البترول الوطنية بعدم الحاجة لهذا المشروع قبل عام 2035 وتبين ايضا ان اختياره كان مبنيا على دراسة غير سليمة فيها خياران اولهما هو انشاء محطة والآخر اختيار انابيين.

وأضاف ان الشركة اكدت للجنة ان الانابيين كانت أعلى سعرا من انشاء المحطة وتبين ان هذه الدراسة غير سليمة باعتبار ان التكاليف المستقبلية تم اخفاؤها عن ادارة الشركة ولم تذكر.

الوطنية واصحاب الشهادات العالية لا تجد فرصة عمل في هذا القطاع النفطي. ورأى ان هناك محسوبة واضحة في التعيينات وهناك مناصب يتم حجزها لفترة تصل الى خمس سنوات لأشخاص معينين حتى يصلوا الى درجة معينة ويتم تعيينهم ايضا ان هناك اسما معينة يتم نقلها من شركة الى أخرى لهذا هذا المنصب.

وطالب عاشور مجلس الأمة بوقف جادة في هذا الامر وتشكيل لجنة دائمة تعنى بالقطاع النفطي والشركات العاملة فيه نظرا لأهميته القصوى في تعزيز ايرادات الدولة وتنظيم عمليات التوظيف.

وأكد انه لا يجوز الاستمرار في هذا الوضع في شركات يفترض ان تكون بعد 60 عاما من الإنتاج النفطي نموجا جيدا ومن المؤسسات التي يتحذى بها. ولفت الى ان لجان التحقيق تصل الى نتائج مذهلة وقوية بإحالة المشتريات من المشاريع على افراد والشركات الى النيابة العامة نتيجة تجاوزات واضحة في التعيينات والترقيات والمشاريع، وأكد ان هذا الامر بحاجة الى تقويم ادارة وسياسة جديدة بالقطاع النفطي في هذه المرحلة، مشددا على لا يمكن القبول باستمرار هذا النهج الذي يحتاج إعادة تقييم سواء في المشاريع الخارجية التي تكبد خسائر بالمليارات او التعيينات او التقلات او غيرها.

وبين الملا ان اللجنة تفاجأت بقيام شركة البترول وشركة نفط الكويت بتخفيض الحد الأقصى لغرامة التأخير حيث تصل الى 3٪ في مصفاة الزور والوقود البيئي و9٪ في مشاريع أخرى موجودة في شركة نفط الكويت.

واعتبر ان هذا التخفيض يعتبر عاملا رئيسيا لتأخر هذه المشاريع لأنه لو ادرك الماقل ان الحد الأدنى يصل الى 10٪ فسبكون هناك دافع مزيد من الإنجاز.

وأضاف الملا ان اللجنة رات نمطا شبيها بالاورام التغييرية لكن من نوع آخر وهي المطالبات المالية والتعهديات الزمنية، مطالبا بضرورة معالجة هذا النمط عن طريق لجان خاصة تتبع مجلس إدارة المؤسسة وان يتم تضمين عقود القطاع النفطي بان يكون الحد الأقصى للمطالبات المالية 5٪ من قيمة المشروع.

وأوضح الملا ان هناك تعديدا سينا في مشروع النفط والتقييم حيث أنه كان هناك اقرار من الشركة بتركيبة وصالات معينة ومر عليها ما يقارب السبعة دون الانتهاء من تعديل هذه الوصلات المعيبة.

وأكد ان هناك صلاحيات تعطي الشركة بالذهاب الى التعاقد بالامر المباشر دون الذهاب الى المناقصات وهذا امر يجب ان يتم استخدامه في الصلاحيات المطلوبة، الا ان اللجنة تفاجأت بتقارير الديوان بهذا الامر بالملايين وطالب بتشكيل لجنة وفق ضوابط معينة في هذا الامر.

وتابع الملا ان اللجنة أرت ان مشروع وحدة إزالة الغازات الحمضية هو مشروع متأخر منذ عام 2010 حتى اليوم ويتبع الشركة الوطنية للبترول، وطالبت الشركة بسرعة إنجاز.

وأشار الى أن اللجنة تفاجأت ايضا بعدم وجود قائمة موحدة للمشاركت في القطاع النفطي يتم وضع black list عليها، حيث انه من غير المعقول ان يتم منع شركة من العمل في مشاريع أخرى تابعة للنفط ويتم السماح لها بأخذ عقود في شركات أخرى.

وقال الملا ان هناك قرارا صادرا منذ عام 1994 بإغلاق 36 مضخة نابولي واستمر الخسائر بعد الإغلاق الى اليوم بما يقارب 198 مليون يورو وفي العام الماضي زادت الخسائر الى ما يقارب 9 ملايين يورو وذلك بسبب المطالبات البيئية.

وشدد الملا على ضرورة حسم الملف البيئي وابقاف النزيف السنوي من المال العام والدقة في ابرام العقود والمطالبات البيئية.

وأكد ان اللجنة ستوصي كلا من الحكومة ومجلس الامة بتعديل المادة العاشرة من قانون المحاسبة حتى تشمل رقابة ديوان المحاسبة على الشركات النفطية وشؤون التوظف والترقيات.

وبين الملا ان هناك 12 مفاضلة سيتم تزويدها إلى اللجنة التي طلبت تكليف ديوان المحاسبة بفحص هذه المفاضلات المتعلقة بالقياديين، مشيرا إلى ان اللجنة فوجئت بحصول بعض الموظفين الوافدين على مساعدات تعليمية تصل الى 18 ألف دينار بالسنة

ولذلك أوصت اللجنة بإيقاف المساعدة التعليمية والتنسيق مع وزارة التربية لإدخالهم في التعليم العام الذي سيخفف بالمصروفات.

ولفت الملا إلى ان اللجنة أوصت بحظر التقلات الآفنية في المناصب بعد ان وجدت اللجنة ان التقل

وإشار الملا إلى ان هناك اشراك موضوعا غريبا وجيبا لشركتين في رحلة تسمى «إيرا» حيث يستحقون ان نحفظ لهم حقوقهم ولذلك تخدرو مجموعة من النواب بتعديل على قانون المحكمة الإدارية حتى تمنحهم ضمانات في التعيينات والترقيات ومسائل إنهاء الخدمة.

وشدد على أهمية الرقابة على تنفيذ العقود بالقطاع النفطي، مشيرا ان بعض القياديين عندما واجهتهم اللجنة بوجود تعارض مصالح يردون بانهم امتداد لقياديين آخرين ولا يريدون علاج المشاكل.

وأكد ان الهجوم على اللجنة لن ينجينا عن مواصلة مسؤوليتنا، ونحن في متوسط درجات الرقابة البرلمانية ولا تزال اماننا أدوات كثيرة يمكن ان نستخدمها وبالتالي على الحكومة الانتباه لهذه التوصيات التي تهدف للعودة للقطاع النفطي للطريق السليم.

واستغرب ان يتم مبلغ 57 مليون دينار لإحدى الشركات من دون وجه حق، وفقدان معايير الحوكمة في القطاع النفطي بدليل ان الإدارة التنفيذية جزء من مجلس إدارة مؤسسة البترول، مستندا على ضرورة الفصل بينهما من أجل تحقيق الرقابة والتدقيق الداخلي. ولفت إلى أن اللجنة أوصت بتبني اقتراح النائب عيسى الكندري بحوكمة القطاع النفطي، مؤكدا أنه ان الأوان لأن نضع أيدينا على الجرح وهذا العمل لا يتم ببطء، وأضاف ان القيادي النظيف لا يخاف ولا يستتر بطرق الاعلا بمهاجمة اللجنة والتشكيك فيها فنقول لهم هذا الامر لن ولن يتبدنا، وقد منحنا كل جهودنا للجنة وحققنا بكل أمانة وفراننا كل ورقة وردت لنا

وأضاف ان اللجنة تبين لها وجود مناصب اشرافية شاغرة لمدة خمس سنوات حتى يتم اكمال بعض الموظفين بعض الشروط

وليت منحهم هذه المناصب، مؤكدا حرص اللجنة على اغلاق هذه المناصب حتى السنة المالية بسبب أزمة كورونا. وتابع الملا ان هناك فراغا لاجتبا لتعيين المتقاعدين، لديها وانتهاء خدمات الموظف الكويتي تحت رقابة الشركة حتى تعطى ضمانا للموظف بانه غير مهد بالخروج من العمل.

وأكد ان اللجنة ستوصي كلا من الحكومة ومجلس الامة بتعديل المادة العاشرة من قانون المحاسبة حتى تشمل رقابة ديوان المحاسبة على الشركات النفطية وشؤون التوظف والترقيات.

وبين الملا ان هناك 12 مفاضلة سيتم تزويدها إلى اللجنة التي طلبت تكليف ديوان المحاسبة بفحص هذه المفاضلات المتعلقة بالقياديين، مشيرا إلى ان اللجنة فوجئت بحصول بعض الموظفين الوافدين على مساعدات تعليمية تصل الى 18 ألف دينار بالسنة

ولذلك أوصت اللجنة بإيقاف المساعدة التعليمية والتنسيق مع وزارة التربية لإدخالهم في التعليم العام الذي سيخفف بالمصروفات.

ولفت الملا إلى ان اللجنة أوصت بحظر التقلات الآفنية في المناصب بعد ان وجدت اللجنة ان التقل

وإشار الملا إلى ان هناك اشراك موضوعا غريبا وجيبا لشركتين في رحلة تسمى «إيرا» حيث يستحقون ان نحفظ لهم حقوقهم ولذلك تخدرو مجموعة من النواب بتعديل على قانون المحكمة الإدارية حتى تمنحهم ضمانات في التعيينات والترقيات ومسائل إنهاء الخدمة.

وشدد على أهمية الرقابة على تنفيذ العقود بالقطاع النفطي، مشيرا ان بعض القياديين عندما واجهتهم اللجنة بوجود تعارض مصالح يردون بانهم امتداد لقياديين آخرين ولا يريدون علاج المشاكل.

وأكد ان الهجوم على اللجنة لن ينجينا عن مواصلة مسؤوليتنا، ونحن في متوسط درجات الرقابة البرلمانية ولا تزال اماننا أدوات كثيرة يمكن ان نستخدمها وبالتالي على الحكومة الانتباه لهذه التوصيات التي تهدف للعودة للقطاع النفطي للطريق السليم.

واستغرب ان يتم مبلغ 57 مليون دينار لإحدى الشركات من دون وجه حق، وفقدان معايير الحوكمة في القطاع النفطي بدليل ان الإدارة التنفيذية جزء من مجلس إدارة مؤسسة البترول، مستندا على ضرورة الفصل بينهما من أجل تحقيق الرقابة والتدقيق الداخلي. ولفت إلى أن اللجنة أوصت بتبني اقتراح النائب عيسى الكندري بحوكمة القطاع النفطي، مؤكدا أنه ان الأوان لأن نضع أيدينا على الجرح وهذا العمل لا يتم ببطء، وأضاف ان القيادي النظيف لا يخاف ولا يستتر بطرق الاعلا بمهاجمة اللجنة والتشكيك فيها فنقول لهم هذا الامر لن ولن يتبدنا، وقد منحنا كل جهودنا للجنة وحققنا بكل أمانة وفراننا كل ورقة وردت لنا

وأضاف ان اللجنة تبين لها وجود مناصب اشرافية شاغرة لمدة خمس سنوات حتى يتم اكمال بعض الموظفين بعض الشروط

وليت منحهم هذه المناصب، مؤكدا حرص اللجنة على اغلاق هذه المناصب حتى السنة المالية بسبب أزمة كورونا. وتابع الملا ان هناك فراغا لاجتبا لتعيين المتقاعدين، لديها وانتهاء خدمات الموظف الكويتي تحت رقابة الشركة حتى تعطى ضمانا للموظف بانه غير مهد بالخروج من العمل.

وأكد ان اللجنة ستوصي كلا من الحكومة ومجلس الامة بتعديل المادة العاشرة من قانون المحاسبة حتى تشمل رقابة ديوان المحاسبة على الشركات النفطية وشؤون التوظف والترقيات.

وبين الملا ان هناك 12 مفاضلة سيتم تزويدها إلى اللجنة التي طلبت تكليف ديوان المحاسبة بفحص هذه المفاضلات المتعلقة بالقياديين، مشيرا إلى ان اللجنة فوجئت بحصول بعض الموظفين الوافدين على مساعدات تعليمية تصل الى 18 ألف دينار بالسنة

ولذلك أوصت اللجنة بإيقاف المساعدة التعليمية والتنسيق مع وزارة التربية لإدخالهم في التعليم العام الذي سيخفف بالمصروفات.

ولفت الملا إلى ان اللجنة أوصت بحظر التقلات الآفنية في المناصب بعد ان وجدت اللجنة ان التقل

وإشار الملا إلى ان هناك اشراك موضوعا غريبا وجيبا لشركتين في رحلة تسمى «إيرا» حيث يستحقون ان نحفظ لهم حقوقهم ولذلك تخدرو مجموعة من النواب بتعديل على قانون المحكمة الإدارية حتى تمنحهم ضمانات في التعيينات والترقيات ومسائل إنهاء الخدمة.

وشدد على أهمية الرقابة على تنفيذ العقود بالقطاع النفطي، مشيرا ان بعض القياديين عندما واجهتهم اللجنة بوجود تعارض مصالح يردون بانهم امتداد لقياديين آخرين ولا يريدون علاج المشاكل.

وأكد ان الهجوم على اللجنة لن ينجينا عن مواصلة مسؤوليتنا، ونحن في متوسط درجات الرقابة البرلمانية ولا تزال اماننا أدوات كثيرة يمكن ان نستخدمها وبالتالي على الحكومة الانتباه لهذه التوصيات التي تهدف للعودة للقطاع النفطي للطريق السليم.

واستغرب ان يتم مبلغ 57 مليون دينار لإحدى الشركات من دون وجه حق، وفقدان معايير الحوكمة في القطاع النفطي بدليل ان الإدارة التنفيذية جزء من مجلس إدارة مؤسسة البترول، مستندا على ضرورة الفصل بينهما من أجل تحقيق الرقابة والتدقيق الداخلي. ولفت إلى أن اللجنة أوصت بتبني اقتراح النائب عيسى الكندري بحوكمة القطاع النفطي، مؤكدا أنه ان الأوان لأن نضع أيدينا على الجرح وهذا العمل لا يتم ببطء، وأضاف ان القيادي النظيف لا يخاف ولا يستتر بطرق الاعلا بمهاجمة اللجنة والتشكيك فيها فنقول لهم هذا الامر لن ولن يتبدنا، وقد منحنا كل جهودنا للجنة وحققنا بكل أمانة وفراننا كل ورقة وردت لنا

وأضاف ان اللجنة تبين لها وجود مناصب اشرافية شاغرة لمدة خمس سنوات حتى يتم اكمال بعض الموظفين بعض الشروط

وليت منحهم هذه المناصب، مؤكدا حرص اللجنة على اغلاق هذه المناصب حتى السنة المالية بسبب أزمة كورونا. وتابع الملا ان هناك فراغا لاجتبا لتعيين المتقاعدين، لديها وانتهاء خدمات الموظف الكويتي تحت رقابة الشركة حتى تعطى ضمانا للموظف بانه غير مهد بالخروج من العمل.

وأكد ان اللجنة ستوصي كلا من الحكومة ومجلس الامة بتعديل المادة العاشرة من قانون المحاسبة حتى تشمل رقابة ديوان المحاسبة على الشركات النفطية وشؤون التوظف والترقيات.

وبين الملا ان هناك 12 مفاضلة سيتم تزويدها إلى اللجنة التي طلبت تكليف ديوان المحاسبة بفحص هذه المفاضلات المتعلقة بالقياديين، مشيرا إلى ان اللجنة فوجئت بحصول بعض الموظفين الوافدين على مساعدات تعليمية تصل الى 18 ألف دينار بالسنة

ولذلك أوصت اللجنة بإيقاف المساعدة التعليمية والتنسيق مع وزارة التربية لإدخالهم في التعليم العام الذي سيخفف بالمصروفات.

ولفت الملا إلى ان اللجنة أوصت بحظر التقلات الآفنية في المناصب بعد ان وجدت اللجنة ان التقل

وإشار الملا إلى ان هناك اشراك موضوعا غريبا وجيبا لشركتين في رحلة تسمى «إيرا» حيث يستحقون ان نحفظ لهم حقوقهم ولذلك تخدرو مجموعة من النواب بتعديل على قانون المحكمة الإدارية حتى تمنحهم ضمانات في التعيينات والترقيات ومسائل إنهاء الخدمة.

وشدد على أهمية الرقابة على تنفيذ العقود بالقطاع النفطي، مشيرا ان بعض القياديين عندما واجهتهم اللجنة بوجود تعارض مصالح يردون بانهم امتداد لقياديين آخرين ولا يريدون علاج المشاكل.

وأكد ان الهجوم على اللجنة لن ينجينا عن مواصلة مسؤوليتنا، ونحن في متوسط درجات الرقابة البرلمانية ولا تزال اماننا أدوات كثيرة يمكن ان نستخدمها وبالتالي على الحكومة الانتباه لهذه التوصيات التي تهدف للعودة للقطاع النفطي للطريق السليم.

واستغرب ان يتم مبلغ 57 مليون دينار لإحدى الشركات من دون وجه حق، وفقدان معايير الحوكمة في القطاع النفطي بدليل ان الإدارة التنفيذية جزء من مجلس إدارة مؤسسة البترول، مستندا على ضرورة الفصل بينهما من أجل تحقيق الرقابة والتدقيق الداخلي. ولفت إلى أن اللجنة أوصت بتبني اقتراح النائب عيسى الكندري بحوكمة القطاع النفطي، مؤكدا أنه ان الأوان لأن نضع أيدينا على الجرح وهذا العمل لا يتم ببطء، وأضاف ان القيادي النظيف لا يخاف ولا يستتر بطرق الاعلا بمهاجمة اللجنة والتشكيك فيها فنقول لهم هذا الامر لن ولن يتبدنا، وقد منحنا كل جهودنا للجنة وحققنا بكل أمانة وفراننا كل ورقة وردت لنا

وأضاف ان اللجنة تبين لها وجود مناصب اشرافية شاغرة لمدة خمس سنوات حتى يتم اكمال بعض الموظفين بعض الشروط

وليت منحهم هذه المناصب، مؤكدا حرص اللجنة على اغلاق هذه المناصب حتى السنة المالية بسبب أزمة كورونا. وتابع الملا ان هناك فراغا لاجتبا لتعيين المتقاعدين، لديها وانتهاء خدمات الموظف الكويتي تحت رقابة الشركة حتى تعطى ضمانا للموظف بانه غير مهد بالخروج من العمل.

وأكد ان اللجنة ستوصي كلا من الحكومة ومجلس الامة بتعديل المادة العاشرة من قانون المحاسبة حتى تشمل رقابة ديوان المحاسبة على الشركات النفطية وشؤون التوظف والترقيات.

وبين الملا ان هناك 12 مفاضلة سيتم تزويدها إلى اللجنة التي طلبت تكليف ديوان المحاسبة بفحص هذه المفاضلات المتعلقة بالقياديين، مشيرا إلى ان اللجنة فوجئت بحصول بعض الموظفين الوافدين على مساعدات تعليمية تصل الى 18 ألف دينار بالسنة

ولذلك أوصت اللجنة بإيقاف المساعدة التعليمية والتنسيق مع وزارة التربية لإدخالهم في التعليم العام الذي سيخفف بالمصروفات.

ولفت الملا إلى ان اللجنة أوصت بحظر التقلات الآفنية في المناصب بعد ان وجدت اللجنة ان التقل

وإشار الملا إلى ان هناك اشراك موضوعا غريبا وجيبا لشركتين في رحلة تسمى «إيرا» حيث يستحقون ان نحفظ لهم حقوقهم ولذلك تخدرو مجموعة من النواب بتعديل على قانون المحكمة الإدارية حتى تمنحهم ضمانات في التعيينات والترقيات ومسائل إنهاء الخدمة.

وشدد على أهمية الرقابة على تنفيذ العقود بالقطاع النفطي، مشيرا ان بعض القياديين عندما واجهتهم اللجنة بوجود تعارض مصالح يردون بانهم امتداد لقياديين آخرين ولا يريدون علاج المشاكل.

وأكد ان الهجوم على اللجنة لن ينجينا عن مواصلة مسؤوليتنا، ونحن في متوسط درجات الرقابة البرلمانية ولا تزال اماننا أدوات كثيرة يمكن ان نستخدمها وبالتالي على الحكومة الانتباه لهذه التوصيات التي تهدف للعودة للقطاع النفطي للطريق السليم.

واستغرب ان يتم مبلغ 57 مليون دينار لإحدى الشركات من دون وجه حق، وفقدان معايير الحوكمة في القطاع النفطي بدليل ان الإدارة التنفيذية جزء من مجلس إدارة مؤسسة البترول، مستندا على ضرورة الفصل بينهما من أجل تحقيق الرقابة والتدقيق الداخلي. ولفت إلى أن اللجنة أوصت بتبني اقتراح النائب عيسى الكندري بحوكمة القطاع النفطي، مؤكدا أنه ان الأوان لأن نضع أيدينا على الجرح وهذا العمل لا يتم ببطء، وأضاف ان القيادي النظيف لا يخاف ولا يستتر بطرق الاعلا بمهاجمة اللجنة والتشكيك فيها فنقول لهم هذا الامر لن ولن يتبدنا، وقد منحنا كل جهودنا للجنة وحققنا بكل أمانة وفراننا كل ورقة وردت لنا

وأضاف ان اللجنة تبين لها وجود مناصب اشرافية شاغرة لمدة خمس سنوات حتى يتم اكمال بعض الموظفين بعض الشروط

وليت منحهم هذه المناصب، مؤكدا حرص اللجنة على اغلاق هذه المناصب حتى السنة المالية بسبب أزمة كورونا. وتابع الملا ان هناك فراغا لاجتبا لتعيين المتقاعدين، لديها وانتهاء خدمات الموظف الكويتي تحت رقابة الشركة حتى تعطى ضمانا للموظف بانه غير مهد بالخروج من العمل.

وأكد ان اللجنة ستوصي كلا من الحكومة ومجلس الامة بتعديل المادة العاشرة من قانون المحاسبة حتى تشمل رقابة ديوان المحاسبة على الشركات النفطية وشؤون التوظف والترقيات.

وبين الملا ان هناك 12 مفاضلة سيتم تزويدها إلى اللجنة التي طلبت تكليف ديوان المحاسبة بفحص هذه المفاضلات المتعلقة بالقياديين، مشيرا إلى ان اللجنة فوجئت بحصول بعض الموظفين الوافدين على مساعدات تعليمية تصل الى 18 ألف دينار بالسنة

ولذلك أوصت اللجنة بإيقاف المساعدة التعليمية والتنسيق مع وزارة التربية لإدخالهم في التعليم العام الذي سيخفف بالمصروفات.

ولفت الملا إلى ان اللجنة أوصت بحظر التقلات الآفنية في المناصب بعد ان وجدت اللجنة ان التقل

وإشار الملا إلى ان هناك اشراك موضوعا غريبا وجيبا لشركتين في رحلة تسمى «إيرا» حيث يستحقون ان نحفظ لهم حقوقهم ولذلك تخدرو مجموعة من النواب بتعديل على قانون المحكمة الإدارية حتى تمنحهم ضمانات في التعيينات والترقيات ومسائل إنهاء الخدمة.

وشدد على أهمية الرقابة على تنفيذ العقود بالقطاع النفطي، مشيرا ان بعض القياديين عندما واجهتهم اللجنة بوجود تعارض مصالح يردون بانهم امتداد لقياديين آخرين ولا يريدون علاج المشاكل.

وأكد ان الهجوم على اللجنة لن ينجينا عن مواصلة مسؤوليتنا، ونحن في متوسط درجات الرقابة البرلمانية ولا تزال اماننا أدوات كثيرة يمكن ان نستخدمها وبالتالي على الحكومة الانتباه لهذه التوصيات التي تهدف للعودة للقطاع النفطي للطريق السليم.

واستغرب ان يتم مبلغ 57 مليون دينار لإحدى الشركات من دون وجه حق، وفقدان معايير الحوكمة في القطاع النفطي بدليل ان الإدارة التنفيذية جزء من مجلس إدارة مؤسسة البترول، مستندا على ضرورة الفصل بينهما من أجل تحقيق الرقابة والتدقيق الداخلي. ولفت إلى أن اللجنة أوصت بتبني اقتراح النائب عيسى الكندري بحوكمة القطاع النفطي، مؤكدا أنه ان الأوان لأن نضع أيدينا على الجرح وهذا العمل لا يتم ببطء، وأضاف ان القيادي النظيف لا يخاف ولا يستتر بطرق الاعلا بمهاجمة اللجنة والتشكيك فيها فنقول لهم هذا الامر لن ولن يتبدنا، وقد منحنا كل جهودنا للجنة وحققنا بكل أمانة وفراننا كل ورقة وردت لنا

وأضاف ان اللجنة تبين لها وجود مناصب اشرافية شاغرة لمدة خمس سنوات حتى يتم اكمال بعض الموظفين بعض الشروط

وليت منحهم هذه المناصب، مؤكدا حرص اللجنة على اغلاق هذه المناصب حتى السنة المالية بسبب أزمة كورونا. وتابع الملا ان هناك فراغا لاجتبا لتعيين المتقاعدين، لديها وانتهاء خدمات الموظف الكويتي تحت رقابة الشركة حتى تعطى ضمانا للموظف بانه غير مهد بالخروج من العمل.

وأكد ان اللجنة ستوصي كلا من الحكومة ومجلس الامة بتعديل المادة العاشرة من قانون المحاسبة حتى تشمل رقابة ديوان المحاسبة على الشركات النفطية وشؤون التوظف والترقيات.

وبين الملا ان هناك 12 مفاضلة سيتم تزويدها إلى اللجنة التي طلبت تكليف ديوان المحاسبة بفحص هذه المفاضلات المتعلقة بالقياديين، مشيرا إلى ان اللجنة فوجئت بحصول بعض الموظفين الوافدين على مساعدات تعليمية تصل الى 18 ألف دينار بالسنة